لتسليمها إلى «السكنية» خلال أيام

«البيئة» تعلن انتهاء أزمة إطارات «رحية»

جانب من الاحتفالية بانتهاء أزمة الإطارات في موقع (رحية)

وزير النفط الدكتور محمد الفارس متحدثاً للصحفيين

الشيخ عبدالله الأحمد

أعلنت الهيئة العامة للبيئة، أمس، انتهاء أزمة الإطارات في موقع (رحية) وإخلاءها تماما منها تمهيداً لتسليمها إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية في غضون أيام لتوزيعها على المواطنين منطقة صالحة للسكن في جنوب سعد العبدالله.

وقال وزير النفط ووزير التعليم العالي، الدكتور محمد الفارس في تصريح صحفي خلال تنظيم الهيئة فعالية خاصة لإعلان الانتهاء من عملية نقل الإطارات من (رحية) إلى (السالمي): إن منطقة (رحية) جنوب سعد العبدالله باتت الآن منطقة نظيفة خالية من الإطارات، مؤكداً أن إزالتها تمت بجهد كبير وبما يعادل 45 ألف (درب) لنقل تلك الإطارات.

وأضاف الوزير الفارس، أنه فيما يتعلق بالأعمال التي جرت في منطقة جنوب سعد العبدالله الإسكانية، فقد «انتقلنا من مرحلة صعبة جداً فيما يتعلق بالمعوقات وأخذت جهداً كبيراً في النقل سواء من حيث إمكانيات النقل أو خطورة أثره البيئي على المنطقة».

وأوضح أن نقل الإطارات في (رحية) جاء نتيجة جهد وتكاتف وتعاون عدد كبير من الجهات الحكومية والخاصة على رأسها الهيئة العامة للبيئة التي تعاونت مع وزارة الداخلية والإطفاء والجيش والقطاع النفطي والقطاع الخاص.

وقال: «كوني مشرفاً على الهيئة العامة للبيئة وأترأس لجنة الخدمات في مجلس الوزراء فقد كانت اللجنة حريصة على متابعة أعمال نقل الإطارات وإزالة جميع المعوقات لمشروع جنوب سعد العبدالله»، متمنياً أن تكون هذه الخطوة منطلقاً للبدء في الأعمال الإسكانية في المنطقة.

وحول المخاوف من تكرار سيناريو الحرائق التي حدثت في منطقة (رحية) وحدوثها في (السالمي)، أكد أن تخزين الإطارات في السالمي مؤقت، وأن هناك عمليات تقطيع ونقل سواء للسوق المحلي أو التصدير للخارج، مبيناً أن الطريقة المستخدمة في التخزين تتم وفق مواصفات عالمية توفر الحماية والسلامة الأمنية.

وذكر أن موقع الإطارات في منطقة (السالمي) محمي من خلال تسويره بسياج إضافة إلى وجود منطقة أمنية مراقبة بالكاميرات لمتابعة الموقع.

من جانبه قال رئيس مجلس الادارة والمدير العام للهيئة العامة للبيئة الشيخ عبدالله الأحمد في تصريح صحفي: إن الهيئة تخلصت من هذه الإطارات بشكل كامل وفي فترة قياسية، حيث تم نقل ما يقارب 42 مليوناً و650 ألف إطار إلى منطقة السالمي في غضون ستة أشهر بالتعاون مع ست شركات من القطاع الخاص.

وأوضح الشيخ عبدالله الأحمد، أنه تم طرح أمر إزالة الإطارات ونقلها أمام مجلس الوزراء في شهر نوفمبر 2019 ومن ثم مخاطبة المجلس البلدي للحصول على الأرض لنقل الإطارات لها وتم تحقيق هذا الهدف بشكل سريع.

وأكد حرص الهيئة على أن تكون الأرض قريبة من مصانع إعادة التدوير وتم اختيار منطقة (السالمي) لأنها تحتوي على مصنع قريب خاص لإعادة التدوير، مبيناً أن الهيئة تعمل على وضع خطة واضحة لاستدامة هذه الأعمال.

وأضاف أن إعادة تدوير المخلفات تشكل هاجساً كبيراً للدول وتسعى الهيئة جاهدة لوضع خارطة طريق للتخلص من الإطارات وإعادة تدوير جميع النفايات على اختلاف أنواعها في البلاد.

ولفت إلى أنه تم التنسيق مع المجلس البلدي والهيئة العامة للصناعة للقيام بهذا الدور، حيث كان نقل جميع الإطارات أكبر هاجس وتحد لهم وتم التخلص منه وسيتم توزيع قسائم جنوب سعد العبدالله في المستقبل.

وشكر جميع القطاعات التي ساهمت في إنجاز هذا الأمر، مبيناً أن الهيئة تمكنت بفضل تكاتف الجهود مكتملة من الانتهاء من اخلاء المنطقة التي ستسلم بغضون أيام إلى الهيئة العامة للرعاية السكنية بعد خروج الآليات منها.

وقال: إن (السالمي) ستتحول إلى منطقة كاملة لإعادة التدوير، حيث يوجد حالياً مصنع واحد لإعادة التدوير في المنطقة يستوعب ما يقارب 3500 إطار يومياً ما يساهم في تخفيض الإطارات في الدولة، مؤكداً سعي الهيئة لإيجاد مصنعين آخرين للمساهمة في انتهاء مشكلة الإطارات في البلاد وسيكونان في الأرض المخصصة للهيئة العامة للبيئة بالتنسيق مع (الصناعة) وستوزع على الشركات التي عملت على نقل الإطارات والتي ستقوم بإعادة تدويرها، معلناً أنه وبعد الانتهاء من الإطارات سيتم تعميم التجربة على مختلف أنواع النفايات في الدولة.

وأكد أن الهيئة لن تسمح بإنشاء مرادم أخرى في البلاد وإضاعة مساحات من الأراضي على المواطنين وسيتم وضع خارطة طريق للتعامل مع جميع النفايات وتحويل (السالمي) إلى منطقة صناعية لإعادة التدوير ونقل جميع النفايات إليها لإعادة تدويرها وهو الهدف الأول للهيئة لتحقيق الاستدامة البيئية.

وبدوره قال رئيس لجنة شؤون البيئة البرلمانية، الدكتور النائب حمد المطر: إن اللجنة البيئية البرلمانية كان لها موقف كبير في هذا الملف، مؤكداً أنه كان هناك تعاون صادق بين اللجنة البيئية والمدير العام للهيئة العامة للبيئة وتم بفضل الشباب الكويتيين التمكن من إزالة هذه الإطارات.

وأضاف النائب المطر: إن هذه المشكلة البيئية أعاقت أهم مشروع سكني لمدة عقود والآن الدور على الحكومة لإيجاد المصادر المالية لتحقيق حلم الشباب الكويتيين لأن السكن هو المطلب الرئيسي لهم.

من جهته قال رئيس لجنة شؤون الإسكان البرلمانية النائب فايز الجمهور في تصريح صحفي: إن هذا الإنجاز تم بدون أي كلفة على الدولة، مبيناً أنه تم الاجتماع مع جميع اللجان التطوعية وتمت معرفة المشاكل والمعوقات الموجودة في مدينة جنوب سعد العبدالله لمحاولة تفاديها.

وأعرب النائب الجمهور عن شكره للمدير العام للهيئة العامة للبيئة الذي تعهد بإزالة جميع الإطارات.

وفي السياق قال عضو المجلس البلدي حمود العنزي في تصريح صحفي: إن أكبر تحد تمت مواجهته خلال السنوات الماضية هو (رحية) وإزالة أكبر مقبرة إطارات في العالم.

ولفت العنزي إلى أن المنطقة اليوم مستعدة للبدء بتنفيذ المشروع الإسكاني المرتقب في جنوب سعد العبدالله، مبيناً أن هناك حلولاً مستدامة في مسألة نقل الإطارات إلى السالمي بوجود مصانع لإعادة التدوير.

وذكر أن المجلس البلدي اتخذ ستة قرارات بيئية، أربعة منها خاصة بالإطارات، حيث تم تخصيص أراض للمصانع، متوقعاً إنشاء أكثر من مصنع في المرحلة المقبلة لاستيعاب أكبر كمية ممكنة في الإطارات. وأضاف أن المجلس البلدي طرح رؤية للتعامل مع النفايات في الكويت بجميع أنواعها كالنفايات الإلكترونية والبلاستيكية والإنشائية والبلدية.

وأكد ضرورة أن يكون هناك دعم لصناعات إعادة التدوير وتخصيص العديد من المناطق لها، متوقعاً أن يتم تخصيص أراض أخرى في (السالمي) لهذا الشأن وتصدير منتجاتها بما يتوافق مع اتفاقية (بازل) الخاصة بالنفايات.

الفارس: لجنة الخدمات في مجلس الوزراء حرصت على متابعة أعمال النقل وإزالة جميع المعوقات لمشروع جنوب سعد العبدالله

الأحمد: «البيئة» تخلصت من الإطارات بشكل كامل في فترة قياسية

جانب من الحضور

إحياء التراث: استمرار الموسم الثقافي النسائي الصيفي

جمعية إحياء التراث الإسلامي

لا تزال فعاليات الموسم الثقافي الصيفي الموجه للنساء مستمرة في جمعية إحياء التراث الإسلامي، والذي يحوي العديد من الأنشطة والدروس والبرامج التي تقام من خلال الإدارات والفروع النسائية التابعة لها في مختلف مناطق الكويت.

ومن ذلك ما نظمته إدارة فروع العمل النسائي من خلال مركز حرائر التابع لها من أنشطة مخصصة للفتيات من عمر (13 – 18) سنة، والتي كان آخرها (جلسة بنات 3)، والتي احتوت على العديد من الفعاليات مثل لقاء بعنوان : (قطوف)، وخاطرة إيمانية بعنوان: (طوبى للغرباء)، بالإضافة للمسابقات وعدة فعاليات بعنوان: (شاي الخميس – أفكار وابداعات) بهدف إدخال السرور على المشاركات، وتوعيتهن بأمور دينهن.

كما نظم مركز حرائر أيضاً برنامجاً بعنوان: (زوايا) احتوى على فقرات مفيدة تعلم الفتيات التفكر بأسماء الله الحسنى، والاستفادة من الكنوز الفقهية، بالإضافة لفقرة (حلية الوقار) مرصعة بأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، كذلك فقرة (أمة تقرأ) لإثراء اللغة العربية عند الفتيات، وتشجيعهن على ابتكار أفكار إبداعية وفقرات ترفيهية .

كما اهتمت إدارة العمل النسائي بنشر العلم الشرعي والتفقه بالدين الإسلامي من خلال دورات (دروب الخير) التي جمعت بين تحصيل العلوم الشرعية والدنيوية والنافعة، والتي كان منها دورة بعنوان: (فقه الدعاء)، تم فيها بيان فضل الدعاء ووجوب إخلاص الدعاء لله وحده لا شريك له، وقد ظهرت أهمية الدعاء جليّة واضحة في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم .

كما قام مركز حفاظ الحديث التابع لإدارة فروع العمل النسائي التابع للجمعية بتنظيم دورة في قراءة الكتاب الشهري العاشر (الإلمام ببعض آيات الأحكام تفسيراً واستنباطاً) للشيخ ابن عثيمين والتي ستستمر حتى يوم 2021/9/30م ، وهي خاصة بالنساء على أن تكون القراءة بما يقارب (10) صفحات يومياً عدا يومي الجمعة والسبت، حيث يرسل المقرر مقروءاً ومسموعاً على برنامج التيلجرام لحفاظ الحديث، وستمنح شهادة لمن تكمل قراءة الكتاب ضمن الدورة .

الجدير بالذكر أن جمعية إحياء التراث الإسلامي قامت بإنشاء العديد من اللجان والحلقات النسائية في عدد من المناطق والتي تقوم بدعوة النساء للتمسك بالعقيدة الإسلامية الصحيحة وفق الكتاب والسنة، ووضع الأسس الإسلامية الصحيحة لبناء الأسرة المسلمة، وتقوم من أجل تحقيق هذه الأهداف بإقامة العديد من الأنشطة الخاصة بالنساء مثل: إقامة الدروس الوعظية والعلمية والفقهية، وتعليم اللغة العربية لكبار السن، بالإضافة لإقامة حلقات تحفيظ القرآن وحلقات فقهية خلال الصيف، وإقامة المسابقات العلمية، وإقامة الحلقة الدائمة لتحفيظ القرآن للفتيات في مقر اللجنة النسائية.

ثمار أول خمسة أيام عمل باللغة الفرنسية

الدعوة الإلكترونية: إشهار إسلام 13 مهتدي ومهتدية من 7 دول

عبدالله الدوسري

أعلن مدير لجنة الدعوة الإلكترونية التابعة لجمعية النجاة الخيرية، عبدالله الدوسري، إشهار إسلام 13 مهتدي ومهتدية وذلك ثمرة أول خمسة أيام عمل للجنة باللغة الفرنسية، وذلك بعد إضافتها خلال الأيام الماضية ضمن فعاليات مشروع الحوار المباشر الخاص بتعريف غير المسلمين بالإسلام عبر « الأون لاين».

وأوضح أن المهتدين الجدد يتبعون 7 دول مختلفة، حيث قام الداعية المتحدث بالفرنسية بالتواصل مع الكثير من متحدثي اللغة الفرنسية في شتى الدول عبر «الأون لاين»، وتم شرح مبادئ الإسلام لهم، وبيان احترام الإسلام لأصحاب الديانات والمعتقدات الأخرى، وتقدير المسلمين للوالدين والجيران، وحسن صحبة الزوجة، وغيرها من النقاشات المتنوعة والتي تكللت بفضل الله جل وعلا بإشهار اسلام 13 مهتدي ومهتدية.

وبيّن أن اللجنة على الفور حرصت على إقامة مجموعة تعليمية خاصة للمهتدين وذلك لتعليمهم أداء الفرائض الإسلامية والتخلق بأخلاق الإسلام الكريمة والعظيمة، بجانب تلقي العلم الشرعي وتعلم العلوم الإسلامية.

وأكد الدوسري أنه بتوفيق من الله جل وعلا ثم الحملات الدعوية المميزة وحسن اختيار المحتوى الذي نخاطب به الجمهور تظافرت جميعها في تحقيق هذا النجاح، موضحا أن اللجنة تعد لكل جمهور وكل فئة مستهدفة محتوى دعوي خاص يتناسب معها حسب تنوع ثقافاتها وديانتها السابقة ومستواها الفكري والعلمي.

وأكد الدوسري حاجة اللجنة الشديدة لمعلم باللغة الفرنسية ليساند الداعية الذي يقوم حاليا بمهامه الدعوية والتعليمية خاصة مع تزايد أعداد المهتدين الجدد، وراغبي التعرف على الدين الإسلامي من متحدثي اللغة الفرنسية، وتقدم الدوسري بوافر الشكر وعظيم الامتنان وبصادق الدعاء لكل من ساهم ودعم هذا المشروع، سائلا الله تعالى أن يجعل هذا العمل الجليل في صحفهم جميعاً، وأن يرزقهم الفردوس الأعلى من الجنة.

التعاون الرقمي: الكويت أدخلت إصلاحات تنظيمية مهمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

قالت أمين عام منظمة التعاون الرقمي، ديمة اليحيى، أمس: إن دولة الكويت أدخلت إصلاحات تنظيمية مهمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أسهمت في تنمية الاقتصاد الرقمي عبر قفزات تنموية قائمة على الابتكار وحققت نجاحاً إقليمياً ودولياً.

جاء ذلك في بيان للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات الكويتية على هامش استضافتها للأمين عام لمنظمة التعاون الرقمي ديمة اليحيى والوفد المرافق لمناقشة أوجه تعزيز القيم الرقمية ودعم القواعد الأساسية التي تحكم الاقتصاد الرقمي وإمكانية تقديم جميع سبل التعاون للنهوض بقطاع الاتصالات.

وأفادت اليحيى، أن صندوق الحماية التنظيمي الخاص بالمنظمة سيوفر بيئة خاضعة للرقابة لاختبار المنتجات الجديدة ما يتيح مزيداً من الابتكار والتوسع في بدء التشغيل عبر الحدود، مبينة أن تجربة الكويت هذه ستحظى باهتمام مشترك ورئيسي في هذا المجال.

من جانبه أكد رئيس الهيئة العامة للاتصالات سالم الأذينة في تصريح مماثل، حرص الهيئة على تهيئة الظروف المناسبة لإيجاد وتسريع النمو في الاقتصاد الرقمي لدعم قطاعات الدولة وتنويع مصادر الدخل وايجاد فرص عمل للشباب.

وقال: إن هذه الزيارة تأتي تأكيداً على اهتمام دولة الكويت بتمكين التحول الرقمي بالبلاد عبر التعاون مع المنظمات الدولية لإيجاد اقتصاد رقمي يكون داعم لجميع القطاعات الأخرى.

وأوضح أن التعاون مع منظمة التعاون الرقمي ينطلق عبر خمس مبادرات مهمة، وهي تدفق البيانات والتمكين الرقمي ومؤشر نضج الاقتصاد الرقمي والجوائز الرقمية والتوسع في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة.

يذكر أن منظمة التعاون الرقمي ومقرها المملكة العربية السعودية تهدف إلى تسريع النمو في الاقتصاد الرقمي عبر تقليل العوائق التي تحول دون تدفق البيانات عبر الحدود والابتكار والتجارة لتعزيز التحول الرقمي عن طريق تبادل أفضل الممارسات وتنمية رأس المال البشري.